

حفايقها ومعانيها وهذا غير الهاز حقيقة وحكا وقد افتر الصبيانه بعد
وقوع طلاق الكره واقرارها فصع عن عمراته فاليسر الرجل يامين على نفسه
اذا وجعته او ضربته او اذنته وصح عنه ان يجلت له بحسب السبب والصله
فانك مواته وما لا تقطن الجبل او تطلقه فاشهد الله ماتت فطلقها فاني
عمر فذكر ذلك له فقال له ارجع الامر انما هذا ليس بطلاق وكان علي بن
طلاق الكره وما اثارته عرج سائله بن عمر واول الزبير عن طلاق الكره فقال ليعا
ليس بشي فان قيل فما تصنعون ان رواه العاصم بن حمله عن صفوان بن عمرو الاصم
عن جابر اصحاب رسول الله صلى الله عليه وان حلالا جليست امراته على صدره
وجعلت السدر على حلقه وقاله يطلقني واذا نكحنا شدا الله فانت فطلقها
ثلاثا فذكر ذلك للذي صلى الله عليه وقاله يطلاق في الطلاق ورواه سعيد بن منصور
وسننه وروى عطاء بن عجلان عن عمره عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وقاله
كل الطلاق جابر الطلاق المعتبر المفقور على عقله وروى سعيد بن منصور اخرج
ابن فضاله عن عمر بن الخطاب عن ابي هريره سئل سمعنا فوضعت
على بطن زوجها قالت والله لا نفذنا ولا نطلقها ثلثا فزوجها ولا يغير
اسرا الخطأ فامضى طلاقها وقاله كل الطلاق جابر الطلاق المعتبر وما الاخير
الغاز بن خنيسه فقيه لا يثب على احد ما وضع صفوان بن عمرو والياسه بن
الغاز بن خنيسه والثالث قد ليس بيقينه الراوي عنه ومثله لا يحرمه قاله
محمد بن حزم وهذا هو خبر في حياه السقوط واما حديثه بن عباس كل الطلاق
جابر فهو من رواه عطاء بن عجلان وضعفه مشهور وقد روى الكوفي
وهذا الخبر خبر من رواه ما اثاره بن عمر والصحيح عنه خلافه كما تقدم وانها
معاصره العاصم بن عمر وروى بن فضاله في ضعفه اما ان يروى في رواه
عنه الناس انه كان لا ينجيز طلاق الكره وروى عبد الرحمن بن مهدي عن جابر بن
عن محمد بن الحسن بن علي بن ابي طالب كان لا ينجيز طلاق الكره فان ضم عنها ذكره
فهو عام مخصوص بهنك هو واما طلاق المسكر انما الطلاق ما بها الدين
اصواته في الصلاة وانتم سحاري حتى تعلموا ما تقولون فمحلها قول المسلمين

بوجوب ايقاع الطلاق بغير مسكر مكرها او جاهلا بانها خير وبالمجنون انما ليس هو بالنام
بمقاله وان ثبت لكم ان طلاق المسكر انما يوجب حنونا في الحكم به وهو النزاع الا
ولا واما المأخذ الرابع وهو ان الصحابه جعلوه بالصلح في قولهم لا يشترط
مسكر وانما مسكر هدي فهو خير ليعني التيه فالابو محمد بن حزم وهو خير ملذ
قد نزل الله على ابي عبد الرحمن عنه وفيه من المناقشه ما يدعي على طلاقه فان
فيه الحد على من هذا والهادي لا حد عليه واما المأخذ الخامس وهو حديث
يقولون في الطلاق في غير الاصح ولو صح لوجب حكمه على طلاقه فكيف يعقدون
في غير ايقاعه ولهذا لا يدخل فيه طلاق المجنون والموسم والصحى واما المأخذ السادس
وهو خبر كل الطلاق جابر الطلاق المعتبر فمثلها سوا الاصح ولو صح لان في الحلف
وجواب الشان المسكر انما لا يعلق اما معنوه واما لمجونه وقد اذعن طائفة
انه معنوه وقالوا المعنوه في اللغة الذي لا عقل له ولا يدري ما يتكلم به واما المأخذ
السابع وهو ان الصحابه او نعتوا عليه الطلاق بالصحى في الحديث
عن عثمان بن ابي حكيم عنه واما اثر ابن عباس ولا يصح عنه لانه من طريقين في احدهما
النجاش بن ابي رطاه والثاني انه اسره من بني واما ابن عمر ومعه وهذا فلما اعتمر
ابن عباس فصرخ واما طلاقه فغدا الامام احمد في رواه حنينا وحديث
عائشه سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا طلاق ولا عتق في قولنا في النفس هذا
صالح احد حنا عنه الخلاق ابو بكر والشامي وراجل المسافر فهذا انفسه احد
والابو داود في سننه اظنه الغضب وترجم عليه بالطلاق على غلط وفسره
ابو سعيد وعنه مائة الاكراه وفسره غير ما الحنوني وقيل هو من غير ايقاع الطلاق
الطلاق في فقه واحده فيقول عليه الطلاق في كل ما ينجيز منه شي خلقه الرحمن حنا
ابو عبد الله بن عمرو قال شيخنا وحققة لا غلظ ان يقولوا على الرجل قلبه فلا يصح
الطلاق ولا يعلم به كانه انقلع عليه فصدقه وراوته تلت قال ابو القاسم المديني
القلبي فصدق الصدوق في قوله الصدوق لم يثبت كجهد مخالفا ما اشتهر في ذلك
طلاق المسكر والمجنون ومنزل العقله بسكر او غضب وكل من لا فصدقه ولا معرفة
به محلها والعصب على ثلاثه فسام ادها ما يزيل العقل فلا يصح صاحبه بما او هذا